اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٢٢	١٤٢٤
اليورو	١٧٥٠	١٧٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٠٠	٢٦٢٥
الدينار الاردني	٢٠٠٠	٢٠٢٠
الدرهم الاماراتي	٤١٠	٤١٥
الريال السعودي	٣٦٠	٣٧٠
الليرة السورية	٢٥	٢٦

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

هل يحقق العراق معجزة اليابان الاقتصادية؟

مكي محمد ردام*

بعد انتهائي من قراءة كتاب: السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر-نظرة عالمية- لجابريل ان جي وبنجهام باديل حيث المتابعة الميدانية لما رسمه ونفذه الحلفاء وامريكا لكل من اليابان والعراق خلال حقبة ما يقرب الاربع سنوات من الاحتلال والمساحة الكبيرة من القاسم المشترك بين السياسة التي طبقت في كلا البلدين باستثناء ظلال الامن القاتمة في العراق ارتسم أمامي سؤال كبير هو موضوع هذه المقالة.

ان مساحة اليابان اصغر من مساحة واحدة من الولايات المتحدة الامريكية (مونتانا) وفي عام ١٩٩٠ كان يعيش عليها ١٢٤ مليون نسمة، وهي سادس دولة من ناحية عدد السكان بعد الصين والهند وامريكا وأندنوسيا والبرازيل، تمكنت بعدد سكان يقارب نصف سكان امريكا ان تقيم ثاني اكبر اقتصاد في العالم، وبحساب المقاييس الاقتصادية، فان حجم اليابان هائل.

كانت اليابان مجتمعا اقطاعيا، يعمل ٨٠٪ من سكانه في الزراعة وقد انهى عهد النهضة النظام الاقطاعي فيها، وبدأت حقبة من التطور السريع استمرت ٧٠ عاما حولت البلد من مجتمع زراعي واقطاعي الى قوة اقتصادية رئيسة وقوة عسكرية في اواخر الثلاثينيات. وبعد سياستها العسكرية والتوسعية في الثلاثينيات وهزيمتها في الحرب العالمية الثانية، نهضت الامة من تحت الرماد فظهرت في العام ١٩٩٠ كقوة اقتصادية متقدمة، باقتصاد يكاد يعادل في حجمه اقتصاد كل من بريطانيا، وفرنسا والمانيا مجتمعة، وبتجاوزها اقتصاد إحدى الدولتين العظميين آنذاك الاتحاد السوفييتي قبل انهياره فقد نما الاقتصاد الياباني الى ما يوازي ١/٢ اقتصاد الولايات المتحدة.

وضع الاحتلال الامريكي لليابان التغييرات البنيوية (وهي الاصلاحات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية) بهدف القضاء على أي تهديد ياباني مستقبلي وذلك، بمهاجمة الجذور الاجتماعية، والسياسية للتعصيب القومي والنزعة العسكرية التي ولدت السياسات التوسعية العدوانية في ثلاثينيات القرن الماضي وذلك بضرورة انجاز هدفين رئيسيين بعد انتهاء الحرب الاولى نزع شامل للسلاح الياباني والثاني اقامة المؤسسات الديمقراطية، ولتحقيق الهدف الاول جردت اليابان من ممتلكاتها ما وراء البحار واعيد ٦ مليون جندي ومدني ياباني من خارج اليابان، جرد جميع العسكريين من اسلحتهم ورتبهم وتم تسريحهم والغيت الخدمة العسكرية ودمرت الصناعة العسكرية او تحويلها الى الخط المدني، وفي اثناء تحقيق الهدف الثاني من الديمقراطية واقامة المؤسسات التعددية وتغيير النظام تم الابقاء على المؤسسات الامبراطورية مع تأهيل اجتماعي واسع النطاق في الميدان التعليمي، والثقافي مثل حذف تاليه الامبراطور والتغيير في القيم والتوجهات السياسية الجديدة.

وفي عام ١٩٦٠ وضع المحافظون كامل قواهم نحو سياسة التنمية الاقتصادية ومضاعفة الدخل القوي وذلك بتطبيق شعار (تحقيق رقمين زيادة في التنمية سنويا) وهكذا تضاعف الانتاج كل ٧ سنوات طوال الفترة من اوائل الستينيات حتى اواخرها وهذا التحول النوعي ادى الى تضاؤل الاهتمام بالقضايا السياسية متوجها نحو الاقتصاد الوطني وهبوط نسبة السكان الزراعيين من ٥٠٪ من القوى العاملة الى ١٠٪ من عام ١٩٨٠,

ومنذ بداية السبعينيات بدأت اعانات واجراءات حماية المزارعين وصغار تجار التجزئة، وغيرهم من اصحاب المصالح الخاصة الصغيرة التي تمنعهم ظروفهم من العمل بسبب المرض او العوق، الا ان تزايد كلفة دعم هذه القطاعات الاقل كفاءة في الاقتصاد الياباني، وصعوبة الاستمرار بهذا الدعم، والالتفات الى قضايا اخرى مهمة مثل مكافحة التلوث الذي فرضته التنمية الجديدة، وتحقيق مستوى من الرخاء الاقتصادي، حملت المحافظين على رفع شعار- التنمية مهما كان الثمن- في مواجهة القلق حول مسائل مثل التلوث وتدمير البيئة.

ومع بداية ازمة الطاقة والمقاطعة النفطية في عام ١٩٧٣ المعروفة، حل عام من التنمية الاقتصادية السلبية الحق اضراراً بالغة بالاقتصاد، وانفلات التضخم في عام ١٩٧٤ ودخلت اليابان من مرحلة طويلة من التنمية البطيئة، حلت محل معدلات التنمية المتواضعة والتي لم تزد على اكثر من ٣ الى ٥٪ من معدلات التنمية وتراوحت ما بين ١٠٪ الى ١١٪ خلال فترة الستينيات، واحدثت هذه التطورات تغيرا في الاهتمام والنقاش السياسي من نقاش حول نوعية الحياة السياسية الى قضايا التنمية وادارة الاقتصاد.

واتبعت الحكومة في السبعينيات، سياسة الحكومة الرخيصة (cheap govern-ment) ومعناها ان تعتمد الحكومة في سياستها الاقتصادية ادنى معدل للضرائب، ففي عام ١٩٦٥ بلغ مجموع الضراب عددا (مساهمات الضمان الاجتماعي) ١٨٪ من اجمالي الناتج المحلي وهذا ما يتعارض مع سياسة امريكا في الشأن حين بلغت ٢٧٪ وكذلك فرنسا ٣٥٪.

ادى اتباع سياسة الحكومة الرخيصة الى تشجيع الادخار والاستثمار بواسطة خفض النفقات العامة التي تشمل نفقات البرامج الخاصة بالضمان الاجتماعي وشبكات الحماية ونفقات الامن والدفاع وعن طريق تخصيص اموال من الدخل القومي وتخصيصها الى النفقات العامة، وكذلك قدمت الحكومة بعض الاعفاءات الضريبية على ودائع الادخار ما ادى الى زيادة الادخار والاستثمار الى ٣٨٪ من الناتج القومي المحلي سنويا، بينما تراوحت الارقام الاوروبية للدول الصناعية بين ١٦٪ في امريكا و٢٦٪ في فرنسا.

وبمواصلة سياسة الحكومة الرخصية لمواجهة مشكلات الركود البنيوي والتلوث ونقص المساكن في المدن وعدم كفاية رأس المال الاجتماعي، ازدادت الموازنة بنسبة ٣٤ ضعفا من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٧٨ فقد ازدادت نفقات الضمان والرفاه الاجتماعي بحوالي ٧٠ ضعفا من الفترة نفسها، كما تضاعفت حصة برامج الضمان والرفاه من مجموع هذه الميزانية وتضاعفت معدلات الضمان والرفاه الى اجمالي الناتج القومي ليصل الى حوالي ١٣٪ من عام ١٩٧٨ ونتيجة لذلك وصل مجموع الضرائب من الضمان في اواخر السبعينيات الى ٢٤٪ من اجمالي الناتج القومي وهي ايضا اقل من امريكا ٣٤٪ والمانيا ٣٨٪، ٤٠٪ فرنسا أي واصلت اتباع سياسة الحكومة الرخيصة بالمقارنة مع الدول الاخرى الا ان الفجوة بين برامج اليابان الاجتماعية وبرامج الدول الصناعية الاخرى بدأت تتلاشى بسرعة.

سياسة التنمية العالمية:

سعت اليابان بعد الحرب الى تنشيط التنمية الاقتصادية باستخدام اليات مختلفة وقد وضعت وكالة التخطيط خمس خطط بين ٩٥٥-٩٦٧ (فترة اعظم تنمية) وتواصل التخطيط الاقتصادي في اليابان، مثله مثل التخطيط الاستراتيجي الذي يشمل جميع قطاعات الحكومة ونشاطات القطاع الخاص.

ففي القطاع الصناعي: استخدمت الحكومة ترشيدا محددا للصناعة وللخطط التطويرية وسياسات التجارة الخارجية المتعلقة بها وفي حشد البرامج الخاصة ترشيدا محددا للصناعة وللخطط التطويرية وسياسات التجارة الخارجية البتروكيمياويات والالكترونيات ووضعت كل من وزارتي التجارة والصناعة حواجز واجراءات محددة بقصد حماية انتاجها الوطني:

١-دعم قدرتها على المنافسة في السوق الدولي.

٢-منح قروض من الحكومة خارج الموازنة العامة.

٣-دعم صناعة الطاقة الكهربائية وبناء السفن والفحم والحديد وصناعة الصلب.

٤-رفع نسب الاستهلاك المختسبة على المعدات المشتراة.

٥-تخصيص البلاد.

٦-سمحت بالرقابة على المواد الخام واستيراد التكنولوجيا.

الاثار السلبية للتنمية:

تم اخذ دور الحكومة في تطوير الصناعة والقطاع الصناعي بالانحسار التدريجي في بداية الخمسينيات وقل دعم البضائع البصرية وصناعة الالكترونيات ذات الطابع الاستهلاكي وانشغلت بمشكلات هزيمة البلاد في الحرب ودراسة الشروط المطلوبة، فوقعت اتفاقيات دفع تعويضات مع بلدان جنوب شرق اسيا التي كانت قد غزتها اليابان ثم بدأت التطورات الايجابية اذ اصبحت اليابان عضوا في الامم المتحدة عام ١٩٥٦ ثم عضواً غير دائم في مجلس الامن عام ١٩٥٨ ثم عضو الجات) منظمة التعرفة والتجارة الدولية) في الخمسينيات. وعلى صعيد داخلي جددت ميزانية التسليح بحدود ١٪ من اجمالي الناتج المحلي- وتم تحديد الجيش بحدود ٣٠٠ الف جندي فقط.

وهكذا فقد كان الاقتصاد الياباني مدمرا بسبب الحرب. ويعتمد على مصادر اجنبية في الحصول على المواد الخام اكثر من اية دولة من الدول الصناعية الاخرى. وبرغم ذلك حققت اليابان أعلى معدلات التنمية في الدول الصناعية فاصبح الناتج الاجمالي ٣٩ مليار دولار عام ١٩٦٠ ثم ارتفع الى ٢,٣ تريليون دولار عام ١٩٨٧ (٢٤ ضعفا) ثم الى اكثر من ٣ ترلوين دولار عام ,١٩٩٠

وتطور دخل الفرد في اجمالي الناتج الى ١٨٨ دولار أي ٨٪ من معدل دخل الفرد الامريكي و٢/١ معدل دخل الفرد في المانيا الغربية وفي عام ١٩٧٥ الى حوالي ثلثي دخل الفرد الامريكي وفي عام ١٨٩٧ بلغ اعلى من مستويات معدل الدخل في كل من امريكا والمانيا.

التغيرات البنيوية:

كما حصلت بعض التغيرات في البنية الاقتصادية/الاجتماعية في اليابان مثل: زيادة سكان المناطق المدنية الرئيسة، بسبب الهجرة الى المدن الكبرى ما ادى الى انخفاض العاملين في قطاع الزراعة.

زيادة معدل دخل الاسرة اليابانية حتى السبعينيات، كما ازدهرت اسر المزارعين بفضل دعم الاسعار بناء على معدلات مساواة الدخول، واصبح مزيد من الناس من ذوي الدخول المتدنية افضل حالا حتى اصبحت اليابان في السبعينيات من اكثر الدول مساواة من حيث توزيع الدخل وما زال ساريا حتى اليوم، برغم ان تضخم اسعار الاراضي قد حول عددا قليلا من الاشخاص الى اصحاب مليارات ورفع مستوى ازدهار الريف فوق مستوى ازدهار المدن.

فوائد البحبوحة والتنمية:

وبدأت تجتاح البلاد ما سمي بالطفرات في شراء السيارات الجديدة والمنازل والاجهزة المختلفة والادوات نتيجة زيادة الدخل والقوة الشرائية حتى فاقت في ذلك امريكا، واوروبا في انتشار استعمال وتداول الالكترونيات المنزلية، اكثر من أي دولة في العالم، وخلافا لمعظم التصورات عن اليابان في انها اعتمدت في نجاحها الاقتصادي على الصادرات بشكل اساسي، فان حقبة التنمية العالمية، كانت في الواقع نتيجة حراك الطلب الداخلي وهذا ما يمكن تطبيقه في العراق من زيادة قدرة المواطن على الاستهلاك من الانتاج المحلي.

وانعكست البحبوحة على الثقافة والتعليم والسكن، في عدد ومستوى الصحف والمجلات، وزيادة الطلاب في المدارس والمعاهد والكليات، حتى اصبحت الثالثة في هذا المجال، بعد كندا والولايات المتحدة في نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية، وعلى الرعاية الصحية، وزيادة المرافق الصحية، وتشخيص الامراض وعلاجها، وادت تدفئة المنازل وتحسين احول المعيشة، وارتفاع مستوى التغذية العامة الى ارتفاع معدل عمر الياباني عموما فقد ارتفع متوسط العمر الى ٦٤ سنة للذكور والى ٦٨ سنة للاناث في عام ١٩٥٠ والى معدل ٧٦ سنة للذكور، ٨١ سنة للاناث في عام ١٩٩٨ ما ادى الى ظاهرة ارتفاع عدد المسنين في المجتمع.

النفايات:

تعد اليابان من البلدان المتخلفة في مرافق التخلص من المياه العادمة اذ ان ٢٧٪ من المنازل في اليابان فقط ترتبط بشبكات الصرف الصحي، ويعاني المجتمع الياباني قلة عدد ومساحة الحدائق اذ تشير الارقام الى ان نصيب الفرد من مساحة الحدائق ١,٦ مربع لكل فرد.

وقد تغيرت هذه الارقام لكن اليابان ما زالت متخلفة عن الدول الصناعية في تأمين الخدمات الضرورية والبنية التحتية الاجتماعية، اذ تراجعت المساحة المتاحة لطرق السيارات بسبب الاقبال على اقتناء السيارات، وادى تركز معظم السكان والمراكز الصناعية عى ٢٠٪ فقط من الارض وزيادة معدل التركيز الصناعي الى زيادة معدل التلوث وموت الاشجار وفرار الطيور، الهواء، الماء، الضجيج، وحتى تلوث اشعة الشمس أي حجب ضوء الشمس المباشر بسبب العمارات العالية، وهي احد الامور التي لا يمكن تغييرها في اليابان، بسبب نقص المساحات التي يمكن استخدامها وتشير البيانات الى ان ٢,٧٠ مساحة المسكن الواحد لم يتطور ويفاقم هذه الازمة تضخم اسعار الاراضي والمساكن، ففي عام ١٩٩٠ كان ثمن المنزل العادي يعادل ٦ اضعاف دخل الموظف العادي في حين يصل المعدل في الولايات المتحدة الى ثلاثة اضعاف الدخل.

التلوث:

وجاء رد الفعل نتيجة التنمية العالية/ السريعة بما تطلب توزيع القوانين مضادة للناتج السلبي للتنمية الاقتصادية/ الاجتماعية بمقدار اعلى من المعايير العالمية المتبعة. واتبع اسلوب التوسع في الاتفاق على المشاريع العامة واستخدمت هذه ايضا كمنطقة لمحاربة الركود الاقتصادي الكبير في اواسط السبعينيات، فقد تمخض عن ارتفاع اسعار النفط والمنافسة الصناعية ركودا بنيويا في مجال الحديد الصلب والسفن والبتروكيمياويات والنسيج، فاستخدمت مشاريع الاشغال العامة بالتخفيف من البطالة، والانكماش وفي السبعينيات شكل — التضخم- مشكلة اخرى لليابان مثل أي مكان اخر في العالم وادى الاهتمام بمكافحته عبر كبح جماح الاسعار الى ان تجري الحكومة تغيير في الاولويات الاقتصادية والى الاهتمام بقدر اكبر بادارة الاعمال.

العجز:

لقد تجاوز عجز الميزانية اليابانية من اجمالي الناتج القومي عن مثيلاتها في امريكا بما دفع الحكومة الى الاصلاح الضريبي بتشريع قانون ضريبة القيمة المضاعفة، وسبب هذا القانون مع فضيحة فساد كبرى هزيمة للحزب الليبرالي في عام ١٩٨٩ والغيت هذه الضريبة وكان العجز سببا في خصخصة نظام سكك الحديد الوطنية الذي تديره الدولة والهاتف والبرق والخطوط الجوية الوطنية واحتكار الدولة للتبغ والملح وقد انجزت الخصخصة في اواسط الثمانينيات وسط جدال ومعارضة النقابات وموظفي الدولة والاحزاب الحليفة لها.

وفي التجارة الخارجية واصلت تجارة اليابان الخارجية ازدهارها خلال فترة التنمية العالية ٤ مليارات دولار في عام ١٩٥٥ الى ٤٥٢ مليار دولار عام ١٩٨٨ وحصتها من تجارة العالم من ٣٥ الى ١٥٪ عام ١٩٨٨ وساهمت باشباع الخيارات الغذائية الجديدة للشعب واستيراد المواد الخام، الى ان حصلت الخلافات حول حوافز التعرفة الكمركية، التي ما زالت من اكبر هموم السياسة للشعب الخارجية لليابان، ومن المشاكل البنيوية التي تعانيها اليابان بشدة اعتمادها على المواد الخام الاجنبية لتغذية صناعتها وهي (نقص المعادن والطاقة) حيث تستورد ٩٩٪ من الحديد، ٩٢٪ من النحاس، ٧٨٪ الرصاص للصناعة وكذلك ٩٩,٨٪ من حاجتها للنفط من الخدمات المعدنية من الخارج والحفاظ على مستويات من الصادرات تكفي لتسديد قيمة هذه المستوردات الضرورية وكانت الحاجة الى المصادر والتجارة وراء تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول المنتجة للنفط والغاز، وسعت الى البحث عن بدائل محتملة للطاقة والاقتصاد في استهلاك معظم الدول الصناعية ومع ذلك فان اعتماد اليابان على مصادر الطاقة سيبقى ذا تأثير قوي على توجهاتها الاقتصادية ونواتج، سياستها الحكومية في المستقبل المنظور.

❖الجهاز المركزي للاحصاء

في الهم الاقتصادي

أولويات التصنيع النفطي

(٢-٣)

حسام الساموك

تطرقنا في العمود السابق الى اغفال —مقصود- لارساء قاعدة صناعة نفطية في العراق- مهما كانت اولية عبر اقفال متعمد لاتفاقية عام ١٩٢٥ الخاصة باستخراج النفط على اية اشارة لانشاء مصفى او منشأة تتعاطى مع عمليات التكرير سوى ما اضطرت شركة نفط العراق (البريطانية) لانشاء مصفاة صغيرة لتلبية احتياجاتها وبعض من الطلب المحلي.

ومن هذا الواقع البائس تواصلت الصورة لنصل الى حالة يضطر فيها العراق القائم على بحيرة من النفط كما يقولون ان يستورد حاجاته من المشتقات النفطية عبر تركيا التي يجهزها بالنفط الخام. يمعنى ان تركيا البلد المستورد للنفط الخام غدا مصنعا ومصدرا للمشتقات النفطية للعراق، البلد النفطي.

في هذا الصدد يجدر بنا ان نستذكر ان الاحتياطي العالمي الموثق من النفط يبلغ ترليونا وخمسة عشر مليار برميل يبلغ الخزين العراقي منه ١١٢٥ مليار برميل أي ان نسبة الخزين الاحتياطي للعالم في العراق تزيد على ١١ بالمئة، فيما يعد ثاني احتياطي في العالم بعد السعودية، بما يشير الى ان السعودية والعراق سيظلان يحتفظان بآخر ما يقتتل من اجله العالم من النفط حيث تشير التوقعات المبنية على الحقائق الرقمية ان النفط سينضب خلال الخمس والثلاثين سنة القادمة اذا ما بقي الاستهلاك (المتزايد اصلا) على معدلاته.

> في هذا الصدد يجدر بنا ان نستذكر ان الاحتياطي العالمي الموثق من النفط يبلغ ترليونا وخمسة عشر مليار برميل يبلغ الخزين العراقي منه ١١٢٥ مليار برميل أي ان نسبة الخزين الاحتياطي للعالم في العراق تزيد على ١١ بالمئة ،

هذه المؤشرات لا بد ان تعود بنا الى ما تحقق في العراق من اشواط فرضها الواقع والحاجات الذاتية المتصاعدة مع الزمن.

لقد انشئ اول مصفى بقدرات تكريرية تلبي الحاجات المحلية في (حديثة) عام ١٩٤٩، وبسعة ١٢ الف برميل يوميا، اعقبه افتتاح مصفى الدورة، ببغداد عام ١٩٥٥ وبقدرة انتاجية لتكرير ٩٥ الف برميل يوميا، ثم مصفى القيثارة عام ١٩٥٦ وبقدرة ١٢ الف برميل لتتوقف مشروعات بناء المصافي وتستأنف عام ١٩٧٣ بانشاء مصفى كروك عام ١٩٧٣ وبقدرة ٣٠ الف برميل يوميا اعقبها مباشرة انجاز مصفى البصرة عام ١٩٧٤ وبقدرة طموحة بلغت ١٥٥ الف برميل تلاها افتتاح ثلاثة مصاف عام ١٩٧٨ توزعت على مناطق بيجي والناصرية والسماوة وبقدرات ٢٠و٣٠ و٣٠ الف برميل على التوالي، لتختم المرحلة بمصفى صلاح الدين عام ١٩٨٣ وبقدرة تكريرية بلغت ٣٠٠ الف برميل يوميا.

لتبلغ قدرات العراق التكريرية ٦٨٤ الف برميل يوميا.

لقد غطت هذه المشاريع حاجة الاستخدامات المحلية للمشتقات النفطية المختلفة، فيما تم تصدير النسب المتبقية منها التي ظلت هامشية مقارنة مع البلدان الاخرى المنتجة للنفط وكمعادلة بسيطة بين تصديرات العراق من المشتقات النفطية مقارنة مع كل من الكويت والسعودية وفنزويلا نقف على الاجحاف الكبير الذي لحقه بفعل توجهات الشركات الاجنبية المتعهدة، بالنفط العراقي والاهمال اللاحق من الحكومات المختلفة التي لم تتعاط مع الثروة النفطية العراقية الا على قناعة ان العراق منتج للنفط الخاج فحسب.

في عام ١٩٧٠ صدر العراق ثلاثة آلاف ومئة برميل مقابل تصدير الكويت ٢٥١ الف برميل والسعودية ٣٤٧ الف برميل وفنزويلا مليونا و٣٥ الف برميل.

في عام ١٩٨٠ صدر العراق ٣٥ الف برميل مقابل ٣٤٣,٤ الف برميل صدرتها الكويت و٤١٣,٢ الف برميل صدرتها السعودية فيما كانت صادرات فنزويلا ٥٤٦,٦ الف برميل.

في عام ١٩٩٠ صدر العراق ٨٠ الف برميل وكانت صادرات كل من الكويت ٣٨٠ الف برميل والسعودية ٩٣٠ الف برميل وفنزويلا ٦١٦,٨ الف برميل.

على خلفية رفع أسعار المحروقات

خبير اقتصادي في جامعة البصرة يحذر من شروط صندوق النقد

البصرة / عبد الحسين الغراوي

على خلفية قرار وزارة النفط برفع اسعار المشتقات النفطية وانعكاسه على الحياة الاقصادية للمواطنين اعرب رئيس مجلس محافظة البصرة نصيف جاسم العبادي في مؤتمر صحفي عقده في مقر المجلس عن امتعاضه من القرار- لقد فوجئنا بارتفاع اسعار المشتقات النفطية والذي انعكس سلبا على المزارعين وصيادي الاسماك الذين هددوا بالاعتصام امام المؤسسات النفطية لانهم تضرروا من هذا الاجراء، وطالب وزارة النفط باعادة النظر في قرارها لانصاف الشرائح الاجتماعية التي تؤثر عليها تلك الزيادات وتنعكس على مجمل الحالة المعيشية للمواطنين وبهدف التعريف على الاثار المتدنية على القرار ومبررات اعتماده التقت (المدى) الدكتور عبد الجبار الحلفي رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة الذي تصدى للقرار قائلا:

ان اية محاولة لرفع اسعار السلع سواء اكانت محروقات او مواد غذائية في هذا الظرف بالذات سوف يؤدي الى المزيد من معدلات التضخم المفرط الذي يلتهم رواتب ذوي الدخل المحدود.. واشار ان قرار وزارة النفط برفع اسعار المحروقات جاء بتوصية من صندوق النقد الدولي الذي اتسمت وصفاته العلاجية بالعقم في الدول النامية، كما هو الحال في مصر والكثير من دول امريكا الجنوبية، ما ادى الى مزيد من التوترات الاجتماعية وتدمير الاقتصاد كما حدث في البرازيل والارجنتين.

واكد رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ان المواطن العراقي الذي كان يأمل تحسين مستوى اوضاعه المعيشية والاقتصادية اصبح اليوم يعاني ارتفاع الاسعار في مختلف السلع، وحذر الباحث الحلفي الحكومة من محاولة رفع الاسعار مرة اخرى مؤكدا ان مثل هذا الاجراء سيؤدي الى خلق اضطرابات اجتماعية وسياسية، كما سيكون له تأثيرا سلبياً على مستقبل الاقتصاد العراقي، مبينا اننا بلد نفطي وينبغي ان تكون اسعار المشتقات النفطية فيه معتدلة بما يتطلب الكف عن القبول بتوصيات صندوق النقد الدولي.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي التاسع عشر بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٦/١٢/٥ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٩
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٤٢٩
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٤٢٧
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٩,٠٨٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٣,٣٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٩,٠٨٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	٣,٣٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-

أ - سعر البيع للحوالات (١٤٢٧) دينار/دولار

ب- سعر البيع النقدي (١٤٤٠) دينار /دولار

ج- سعر الشراء النقدي (١٤٣٨) دينار /دولار

٢- الكمية المباعة حوالة بمبلغ (٣,٨٨٥,٠٠٠)دولار . وحوالات بملغ (٥,٢٠٠,٠٠٠).